

قرار رقم (١٤٦٨) لسنة ٢٠٢٣
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٣/٦/٥
بشأن إعادة تشكيل لجنة
اختبار العاملين في مجال الأوراق المالية

رئيس الهيئة

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة وشؤونها المالية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٥٢٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحديد اختصاصات السيد الدكتور/ رئيس الهيئة والسادة النواب والمساعدين، وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٦٠٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تشكيل لجنة إجراء الاختبارات للأعضاء المنتدبين والعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وعلى لائحة شئون العاملين بالهيئة.

قرار

المادة الأولى

يستبدل مسمى لجنة إجراء الاختبارات للأعضاء المنتدبين والعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بمسمى "لجنة اختبار العاملين في مجال الأوراق المالية" ويعاد تشكيلها برئاسة السيد الأستاذ / أحمد عبد الرحمن الشيخ - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة، وعضوية كل من السادة:

الدكتورة / رحاب طه	مستشار رئيس الهيئة للبحوث والتطوير	نائب رئيس اللجنة
الدكتور/أحمد رشدي	مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة	عضواً
الأستاذ/ حاتم محمد نور الدين	رئيس الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات	عضواً
الأستاذ/ تامر اسامة	نائب رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على الجهات العاملة بسوق المال	عضواً
الأستاذ/ محمد مبروك	مدير عام الإدارة العامة لمراقبة التداول	عضواً
الأستاذ/ خضر ربيعي طلعت	مدير عام الإدارة العامة للمراجعة والتحقيقات بالإدارة المركزية للإلزام	عضواً
ممثل عن الإدارة المركزية لحوكمة الشركات	يحدده رئيس اللجنة	عضواً
ممثل عن الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	يحدده رئيس اللجنة	عضواً

على أن يتولى الأمانة الفنية للجنة الاستاظة / وردة عبد المنعم محمد - مدير عام الإدارة العامة للترخيص والقيد للمهنيين بسوق المال.



رئيس الهيئة

المادة الثانية

تختص اللجنة بإجراء الاختبارات للأعضاء المنتدبين والعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وذلك للتأكد من توافر شروط الخبرة والكفاءة المطلوب توافرها في ضوء القرارات والقواعد الصادرة من الهيئة في هذا الشأن، وما يحال إليها من موضوعات من السلطة المختصة.

المادة الثالثة

تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها الحاضرين ويحل نائب رئيس اللجنة محل رئيسها في حال غيابه، ولرئيس اللجنة دعوة من يراه من داخل الهيئة أو خارجها لحضور اجتماعاتها في الأحوال التي تتطلب ذلك، دون أن يكون له صوت معدود في المداولات.

المادة الرابعة

تعد الأمانة الفنية للجنة محضراً لكل اجتماع لجنة يُرفع لرئيس الهيئة للنظر في الاعتماد.

المادة الخامسة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، ويلغي العمل بكل قرار سابق يخالف ما ورد بهذا القرار.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح